الزَّمَنُ النَّحْوِيّ والزَّمَنُ الصَّرْفِيّ

سناء الريّس(*)

يستند اللسانُ العربيُّ – إلى حَدٍّ بعيد- على الأفعال في أداء معنى الزمن، وهي تُصَنَّف بحسبه إلى أقسام ثلاثة: الأول: ما بُنِيَ لِمَا مضى (الماضي)، والثاني: ما بُنِيَ لِمَا يكون ولم يقع (الأمر)، والثالث: ما بُنِي لِمَا هو كائن لم ينقطع (المضارع)[١]. والدلالة الزمنية لهذه الأفعال تقع بين منظورَيْن:

• أولهما: منظور علم الصَّرْف، وموضوعه -كما هو معلوم- دراسة التغيّرات التي تلحق ذوات الكلم وأنفسها[٢]. وأحوال الأبنية - على ما نصّ أصحاب هذا العلم- تكون للحاجة أو للتوسُّع أو للمجانسة أو للاستثقال[٣]. وأبنية الأفعال مما يندرج في الأول، أي: هي ممّا خولف بين أحوالها وألفاظها للحاجة المعنوية المتمثِّلَةِ في دلالتها على الأزمنة المختلفة

* مدرس في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة دمشق.

لوقوع الحدث أولاً، ثم في بعض الدلالات الإضافية التي تظهر في معاني صيغ الزيادة . ومن ثمة كان للماضي أبنيتُه التي تميّزه من المضارع والأمر، وكذا الحال في قسيمَيْه، وكان لكلّ قسمٍ من أقسام الفعل طائفةٌ من الأبنية التي تدل على معان مختلفة كالتعدية والمشاركة والمبالغة ونحو ذلك ممّا لا صلة له بمعاني الزمن.

• والثاني منظور علم النحو، وهو علم يُعْنَى بالأحوال التركيبية للكلم، وأوجهِ ارتباطها في السياق.

ودراسة دلالةِ الأفعال الزمنيّة من هذا المنظور تستوجب الدقة، والتنبُّه إلى إشارات النحويّين وفهمها، والنأي عن التسرُّع في إطلاق الأحكام، واتهامِ المتقدّمين بأنهم «لم يُحْسِنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي»(٤) فهذه دعوى يردّها البحثُ في كلامهم، والوقوفُ على نظراتهم الدقيقة في هذا الباب، الأمر الذي يشي بوعيهم الاختلاف بين مفهومي الزمن الصرفي، أو ما يدل عليه الفعل ببنيته، والزمن النحوي، أو ما يدلُّ عليه الفعل في السياق.

والأفعال – بحسب دلالتها السياقية– قسمان:

قسم تتوافق فيه الدلالة التركيبية مع الدلالة الصرفية، فيتّسق زمنُه في السياق مع الزمن الذي يفيده عند تجرُّده وانفراده، وقد يُكْتَنَفُ الكلام في نحو ذلك بقرائن تخصّص صيغ الأفعال بزمن أكثر تحديدًا، منضوٍ تحت الدلالة الزمنية العامة للصيغة، وهذا مبحث أشارت إليه دراسات

سابقة[٥]، وما جاء في بعضها موضعُ نظر[٦]. وقسم يخرج فيه الفعل عن دلالته الصرفية، فيدلُّ على زمنٍ مغايرٍ للزمن الذي تفيده صيغته على انفرادها. وفيما يأتي دراسة للفعل في كلا الحالَيْن.

أ- ما توافقت فيه دلالة الفعل في السياق مع دلالته الصرفية:

وهذا التوافق هو الأصل عند النحاة، أي أَنَّ الأكثر في الاستعمال أن يدلَّ الماضي على الزمن الذي عليه أصلُ وَضْعِه، وكذا المضارع والأمر، وأن يكون السياق بما فيه من قرائن موائمًا لدلالة الفعل، ومن ثمة وصف سيبويه ما كان نحو: (أتيتُك غدًا) و(سآتيكَ أمسِ) بأنه «محال»[٧] لِمَا فيه من نقض أول الكلام بآخره.وهم مجمعون على أَنَّ وَضْعَ الماضي في الأصل لما مضى من الزمان، وأن وضع الأمر لما يُسْتَقْبَلُ، واختلفوا في دلالة المضارع على أقوال:

- فمنهم من ذهب إلى أنه مشترَكٌ بين الحال والاستقبال، وتتعيّن دلالته على أحدهما بالقرائن[٨].

- ومنهم من رأى أنه موضوع للحال، و«يُتَّسَع فيه فيوقَع على الآتي أيضًا»[٩].

- وقيل: بل الأمر عكس ذلك، فهو موضوع للمستقبل، ودلالتُه على الحال توسُّعٌ فيه[١٠].

ومهما يكن، فالاتفاق واقع على أنه يقع على الزمنين، وأَنَّ المعوَّل في تخصيصه بأحدهما إنما هو على القرائن، وأن الاتساعَ فيه سواء أكان في

وقوعه على الحال أم على الاستقبال كثيرٌ كثرةَ الأصل، مع التنبيه على أنّ الاستقبال الذي قد يدلّ عليه المضارع يختلف عن نظيره المدلول عليه بالأمر، مِنْ حيث كان الأول بابه الإخبار، والثاني بابه الطلب.

ولا يخفى أن صيغ الأفعال بهذا التقسيم تشير إلى مقاديرَ زمنيةٍ ممتدّةٍ امتدادًا واسعًا، ولعلّ هذا ما حدا بعض الباحثين(١١) إلى تفريعها إلى جهات، تدل على معاني القرب والبعد والتجدُّد والانقطاع... حتى بلغ بها ستَ عشرة جهةً، مقترحًا لكلّ منها تركيبًا مُحَدَّدًا توصَّل إليه عن طريق إضافة أدوات وأفعال يفيد اقترانُها بالفعل الأساسيّ تخصيصَ زمنه، ومثال ذلك ما اقترحه في باب الجملة الخبرية المثبتة فللماضي عنده تسع جهات: بعيد منقطع، وصيغته: كان فعل . وقريب منقطع ، وصيغته: كان قد فعل . ومتجدّد ، وصيغته: كان يفعل. ومنته بالحاضر ، وصيغته: قد فعل. ومتصل بالحاضر، وصيغته: ما زال يفعل. ومستمرّ ، وصيغته: ظل يفعل. وبسيط، وصيغته: فَعَل. ومقارب ، وصيغته: كاد يفعل. وشروعي ، وصيغته: طفق يفعل.

وللحال ثلاث جهات: عادي ، وصيغته: يفعل. وتجدُّدي، وصيغته: يفعل. واستمراري ، وصيغته: يفعل.

وللاستقبال أربع: بسيط ، وصيغته: يفعل. وقريب، وصيغته: سيفعل.وبعيد، سوف يفعل.واستمراري ، وصيغته: سيظلُّ يفعل. وهذه القسمة تعوزها الدقة من جهات:

أولها: أنه جعل (كان) المخبَرَ عنها بالماضي دالة على الانقطاع والبعد، والمخبر عنها بالماضي مقترنًا بـ(قد) دالة على الانقطاع والقرب، وهذا افتراض لا سند له من الاستعمال الفصيح، إذ لم ترد صيغة (كان فَعَل) مرادًا بها الماضي في التنزيل إلا في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَاحٍ وَدُسُرٍ ۞ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاء لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ (القمر ٥٤/ ١٣-١٤)

أما تركيب (كان قد فعل) فلم يأت فيه البتة، على كثرة الإخبار عن الماضي المنقطع بعيدِه وقريبه في القرآن الكريم، وهو المثل الأعلى لما جرى عليه كلامُ العرب لـمّا كان بلسانهم نزل.

والشائع المستفيض في التعبير عن الماضي المنقطع هو صيغة (فَعَل) على تجرّدها، ومنه قوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (البقرة٢/ ٣٧) و﴿وَجَاء السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ (الأعراف٧/ ١١٣)، ونحوه كثير.

فإذا احتيج إلى تعيين قُرْبٍ أو بُعْدٍ فللعربية في ذلك طرائق:

منها تقييد زمن الفعل بإعماله في الظرف أو ما يؤدي معناه من حروف الجر نحو: (خرج منذ لحظة)، و(سافر صباحًا)، و(أنهى دراسته العام الماضي).

ومنها أن يسبق الفعل بـ(قد)، ويفيد ذلك تقريبه من الحال[١٢].

كما يفيد عطف الأفعال بعضها على بعض بحرفي العطف (الفاء) و(ثم) ترتيب أحداثها تبعًا لزمن وقوعها، فالفاء للترتيب بلا مهلة[١٣]،

و(ثم) للترتيب مع التراخي[١٤]، فيُعْلَم من قولنا: (أكل فشرب)، أن الأكل سابق والشرب تالٍ، وكذا في (أكل ثم شرب)، بيد أن الشُّرْب ههنا متراخٍ في الزمن عن الأكل.

وثانيها: أنه جعل صيغة (كان يفعل) للماضي المتجدد، و(ظل يفعل) للماضي المستمر، ولم أهتد إلى حقيقة الفرق بين التجدُّد والاستمرار، والأشبهُ أن قولَنا: (كان زيد يقرأ) ليس فيه كبيرُ اختلاف عن قولنا (ظل زيد يقرأ).

فالأول يدل على قراءةٍ استمرّت في الزمن الماضي، وتأتَّتْ هذه الدلالة من الإخبار عن (كان) – وهي تصرِفُ الحَدَثَ الذي يتضمنُه خبرها إلى المضي – بفعل مضارع دالٍّ على الاستمرار، فحصلت من مجموعهما الدلالة على ماضٍ مستمر.

والثاني مثله، لكنّ (ظل) – إذا استُعْمِلَتْ على أصلها- أَخَصُّ من (كان) فهي موضوعة بإزاء (بات) للدلالة على استمرار الحدث بالنهار دون الليل، وعليه قوله:

أظَلُّ أرعى وأبيتُ أَطْحَنُ

والموتُ مِنْ بعضِ الحياةِ أَهْوَنُ[١٥]

بيد أنها كثيرًا ما تُسْتَعْمَلُ مُتَّسعًا فيها، دالّةً على استمرار الحدث في الماضي دون تخصيصه بوقت[١٦]، فيؤول معناها إلى معنى (كان) المخبر عنها بالمضارع.

وثالثها: أنه جعل صيغة (قد فعل) للماضي المنتهي بالحاضر، ولو كانت كذلك لما استعملت في الكلام على ماض انقطع وغَبَر في قوله تعالى مخبرًا عن بعض الأمم السالفة: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ (البقرة: ٢/ ١٣٤) و﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ (آل عمران: ٣/ ١٣٧).

والصحيح ما نصّ عليه النحاة من أن اقتران (قد) بالماضي يفيد تقريبه، والتقريب ضربان: حقيقي كما في قول المؤذّن: (قد قامت الصلاة) أي: قد حان وقتها، ومعنوي كما في الآيتين السالفتين ونظائرهما، إذ المراد استحضار الماضي والإشعار بقربه للاعتبار والتأمُّل، وفيها - على أيِّ حال- معنى التوقع، فلا يقال: (قد فعل) إلا لقوم ينتظرون الفعل أو يسألون عنه[١٧].

أمّا انتهاء الفعل بالحاضر فإن (قد) ليست نصًّا فيه.

ورابعها: أنه جعل صيغةِ (مازال يفعل) للماضي المتصل بالحاضر، والمعروف أن (مازال) تفيد استمرارًا في الزمن الماضي دون تعيين اتصاله بالحاضر[١٨]، ومن ثمة يصح أن يقال: (ما زال زيد يصلي حتى طلعت الشمس)، فالصلاة حَدَثٌ استمرَّ مُدَّةً من الزمن، وانقطع بطلوع الشمس، واتصاله بالحاضر غيرُ حاصل.

وخامسها: أنه جعل صيغة (سيفعل) للمستقبل القريب، و(سوف يفعل) للبعيد، وهي مقولة استند فيها على ما ذهب إليه جمهور النحاة من

أن (سوف) أشدُّ تنفيسًا من السين[19]، على أنَّ ابن مالك خالفهم في ذلك[20]، فساوى بينهما في الدلالة، واستشهد على ذلك «بأن العرب عبَّرت بـ(سيفعل) و(سوف يفعل) عن المعنى الواحد الواقع في الوقت الواحد، ومنه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٤/ ١٦٢)، و﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء٤/ ١٤٦)، ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ (النبأ: ٧٨/ ٤)، و﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر١٠٢/ ٣)، ومذهبه ليس ببعيد.

وخلاصة القول: أن الإشارة إلى جهات الزمن في العربية لا تكون عن طريق صيغ محدّدة مضبوطة، ففي ذلك تضييق وإلزام للغة بما لم يلتزمه أهلها، والذي يفيد معنى الجهة إنما هو القرينة، والقرائن المعينة لذلك كثيرة، ويمكن أن نجعلها نوعين:

١- قرائن لفظية تتمثَّلُ في الظروف والأدوات:

وهذا النوع كان موضع اهتمام النحاة بدءًا من سيبويه وانتهاء بالمتأخرين، لا يكاد كتاب في النحو يخلو من النصّ على ما يفيده اقترانها بالفعل من تخصيص زمنه.

ومنها في باب الأدوات (لام الابتداء) وهي تعيّن حاليّة المضارع[21]، ومثلُها النفي بـ(ما)[22] و(ليس)[23]. ومنها أيضًا السين و(سوف)، وأدوات الشرط والنواصب، وهذه تصرفه للاستقبال، و(قد) وهي تفيد تقريب الماضي من الحال على ما سلف...

وأمر الظروف جليٌّ، فإعمال الفعل فيها يخصّصه بالزمن الدقيق الذي يدل عليه كلٌّ منها، من حيث كانت هذه الظروف الوعاء الزمانيّ للفعل.

مع التنبيه على ميل العرب إلى التوسُّع في دلالالتها وتعميمها أحيانًا، فهم كثيرًا ما يستخدمون (غدًا) للدلالة على المستقبل كما في نحو: (غدًا يكبر الصغير)، ويقولون: (ندمت على ما كان مني أمس) يريدون: ما كان مني في الماضي... وهذا يشير إلى أهمية قرائن المقام والسياق التي يُعْرَف بها الزمن الحقيقي للفعل في مثل هذه الحالات.

٢- قرائن المقام والسياق:

وهي تغني في كثير من الأحوال عمّا سواها من قرائن، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن عليها المعوَّل - غالبًا- في تخصيص زمن الفعل:

ومن أمثلة ذلك قول الناظر إلى الشمس: (الشمس تشرق)، وقول المشير إلى زيد: (زيد يكتب)، فالمضارع ثمة دالٌّ على الحال، يَفْهَمُ ذلك- دون لَبْسٍ- مَنْ كان حاضرًا في المقام شاهدًا عليه.

ومثله في الاستغناء بدلالة المقام والسياق قول الشاعر:

يُغْشَون حتى ما تهرُّ كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل(٢٤)

أي: هذا دأبهم وعادتهم التي استمروا عليها وعرفوا بها، والذي يدلُّ على ذلك أن الأفعال واردة في سياق المدح، ولا يمدح قوم إلا بما كان دائمًا من صفات الكرم.

وكثيرًا ما تعرف دلالة الفعل من جهة بدائه العقل، فيصرف المضارع إلى الاستمرار والدوام في نحو: ﴿وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (آل عمران: ٣/ ١٥٦)، و﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ (القيامة٧٥:/ ٢٠)، وإلى الاستقبال في ﴿فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ﴾ (النساء٤:/ ١٢٤)، و﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاء﴾ (العنكبوت:٢٩/ ٢١) و﴿يُعْرَفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَاهُمْ﴾ (الرحمن:٥٥/ ٤١)، وإلى الحال في: (أظن زيدًا قائمًا).

فخبرة العقل وما استقرّ فيه من معارف ترد كلَّ حدث إلى زمنه المعيّن، والعاقل يدرك أن الموت والحياة مستمران، وأن حب العاجلة طبع متأصّل في البشر، وأنَّ الحساب موعده الآخرة، وأن الظنّ مما يفصح عنه الإنسان للتعبير عن شعور حالي.

ونحو ذلك أشار إليه النحاة حين نصّوا على أن المضارع يخلص للاستقبال إذا دلَّ على وعد أو وعيد أو أُسْنِد إلى متوقع(٢٥)، وأن ثمة أفعالاً تتمحَّضُ للحال إذا جاءت على صيغة المضارع(٢٦)، وحين سمَّوا طائفة من الأفعال أفعال الخصال أو الطبائع(٢٧)، لكنّ هذه الإشارات لم تعد الإلماح، ولم تجاوز ذلك إلى أنْ تكون موضوعًا لدراسة مفصَّلة، فجلُّ جهودهم انصرفت إلى القرائن اللفظية من أدوات وظروف، أما سائر القرائن فالكلام عليها فيه شيء من الاقتضاب وهو – على اقتضابه ووجازته- يشي بإدراكهم أهمية الأدلة الخارجة عن اللفظ في تعيين زمن الفعل.

ب- ما خالفت فيه دلالة الفعل في السياق دلالَتَه الصرفية:

سلف أَنَّ النحاة عَدُّوا التوافق بين دلالة الفعل السياقية ودلالته الصرفية أصلاً، لكنهم تنبّهوا إلى أن الخروج عن هذا الأصل ليس بقليل، وأن الفعل كثيرًا ما يُسْتَعْمَل للدلالة على زمن مغاير لما تدلُّ عليه صيغته في أَصْلِ وَضْعها، ورأوا ذلك بابًا من أبواب التوسُّع في اللغة، يقوم على وضع صيغة موضع أخرى عند أَمْنِ اللبس، قال ابن الشجري: «ووجه استجازتهم هذا الإبدال مع تضادّ الأفعال أن الأفعال جنس واحد، وإنما خولف بين صيغها لتدلّ كل صيغة على زمان غير الذي تدلّ عليه الأخرى، فإذا تضمّن الكلام معنى يزيح الإلباس جاز وضع بعضها في موضع بعضٍ توسُّعًا»[٢٨] .

فالصيغ الثلاثة لفعلٍ ما تشترك في الدلالة على حدثٍ واحدٍ، فهي جنس واحدٌ بالنظر إلى هذا الجانب، لكنها صُرِّفت على صور مختلفة ليدلَّ اختلافُها على زمن حصول الحدث، فإذا وقع في الكلام ما يعيِّن الزمن صارت دلالة الصيغ مستغنى عنها، فجازت المعاقبة بينها.

ولهذه المعاقبة صورتان:

أولاهما: يطّرد فيها استعمال صيغة والمراد بها معنى أخرى، ومواضع ذلك عديدة، جماعها أن تقترن بالفعل أداةٌ تصرِفه عن دلالته الأصلية:

ومن أمثلة ذلك انصراف معنى المضارع إلى المضيّ عند نفيه بـ(لم) و(لـمّا)، وعند اقترانه بـ(لو) الامتناعية و(ربما)[٢٩]، ودلالته على الطلب عند اقترانه بـ(لام الأمر) و(لا) الناهية.

وكذا دلالة الماضي على الاستقبال إذا سبق بأداة شرط.

والنحاة حين نصّوا على ما تفيده الأدوات في هذا الباب لم يريدوا إسناد وظيفة الزمن إليها، خلافًا لما ذهب إليه بعض الباحثين، فإن الحرف، وما تضمّن معناه من أدوات، حسب تعريفهم: ما جاء لمعنى في الاسم والفعل[٣٠]، وقولهم – مثلاً- إن (لم) حرف نفي وجزم وقَلْبٍ معناه أنها تفيد هذه المعاني والأحوال في الفعل لا في نفسها ومثله كلامهم على سائر الأدوات في هذا الباب.

والثانية: من صور المعاقبة في الأفعال: ما دلَّت فيه الصيغة على زمنٍ مغاير للوَضْعِ دون اقترانٍ بأداةٍ صارفةٍ للفعل عن معناه، ومن أمثلة ذلك:

- **استعمال المضارع في موضع الماضي:**

ومنه قول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيم يسبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلت: لا يعنيني[٣١]

والمعنى: (ولقد مَرَرْت)، بدليل عطف الماضي عليه: (مضيت)، (قلت)، لكنه استعمل المضارع في موضع الماضي، وإنما يكون ذلك «إذا كان الفاعل قد عُرِف منه ذلك الفعل خُلُقًا وطبعًا، ولا يُنْكَرُ منه في المضيّ والاستقبال، ولا يكون لفعل فعله مَرّة من الدهر»[٣٢]

ويمكن أن يُجْعَل منه قولُه تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاء اللَّهِ مِن قَبْلُ﴾[٣٣] (البقرة: ٢/ ٩١) أي: (فلم قتلتم)، ومن ثمة أُعْمِلَ الفعل في ظرف ماض (مِنْ قبل)، ولكن لـمّا كان قَتْلُ الأنبياءِ دِيْدَنَهم وعـادتهم، وتكـرّر مـنهم حتى صار كالسجيّة والطبع الملازم لصاحبه، عُبِّر عن ذلك بلفظ المضارع.

وهذا الباب يسميه النحاة (حكاية الحال الماضية)، ومعنـاه: «أن تقـدِّر نفسَك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدِّر ذلك الزمان كأنـه موجـود الآن» و«وإنمـا يُفْعَـل هـذا في الفعـل الماضـي المستغرَب، كأنـك تحضره للمخاطَب وتصوّره له ليتعجّب منه»[٣٤].

• استعمال المضارع في موضع الطلب:

يشارك المضارعُ في بعض استعمالاته الأمرَ في دلالته على الاستقبال، بيد أَنَّ الأمر متمحّض للطَّلَب، والمضارع بابه الإخبار.

وقد يؤدي المضارع في السياق المعنى الذي أصله للأمـر، فيـدلُّ علـى طَلَبٍ ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ (البقرة: ٢/ ٢٣٣)، و﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ﴾[٣٥] (البقرة: ٢/ ٢٨٨)

«وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنه ممّـا يجـب أن يُتَلَقى بالمسارعة إلى امتثاله، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربُّص فهو يخبر عنـه موجودًا»[٣٦].

• **استعمال الماضي في موضع الحاضر:**

باب ذلك أن يُقْصَد باللفظ إيقاع معناه في حال النطق به، حتى يصبح الحَدَث الجاري في اللحظة بمنزلة ما حَصَل، ويكون ذلك في مواضع التوثيق والعقود، كقول الوليّ: (زَوَّجْتُك)، وقول البائع: (بعتك)، وقول المقرّ: (أقرَّ فلان على نفسه)[٣٧].

• **استعمال الماضي في موضع المستقبل:**

وهذا على وجهين:

الأول: أن ينتقل الماضي إلى معنى الطلب، ونحو ذلك مطّرد في باب الدعاء، نحو: (أيدّكَ الله)، و(رَحِمَكَ) و(غفر لك)، وإنما جاز ذلك فيه «تحقيقًا له وتفؤُلاً بوقوعه: أن هذا ثابت بإذن الله، وواقع غير ذي شكّ»[٣٨] وقد يراد بالماضي الطلب في غير الدعاء، ومنه قولهم: (اتقى الله امرؤ وفَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه»، أي: فليتقِّ وليفعلْ، «لأن هذا يقوله الواعظ لمن يسمع كلامه، وليس قصده أن يخبر عن إنسان بأنه قد اتقى الله»[٣٩]، ولمّا كان المعنى على الطلب – وإن كانت الصورة صورةَ الخبرَ– جزم (ينم) على نحو ما يجزم في جواب الأمر.

والثاني: أن يخبر بلفظ الماضي عن حدث آتٍ للإشعار بأنه في حُكْم الحاصل الواقع، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ﴾ (الأعراف:٧/ ٤٤) فإنَّ «أمر القيامة لظهور براهينه وصِدْق المخبِرِ به بمنزلة ما وقع وشوهِدَ»[٤٠] وقولِ الشاعر:

وإني لآتيكم تَشَكُّرَ ما مَضَى

مِنَ الأمر واستيجابَ ما كان في الغدِ[41]

أي: ما يكون في الغد، لكنه عَدَل عن صيغة المستقبل إلى الماضي لِيُشْعِرَ الممدوح بما استقرَّ في نفسه مِنْ ثقة بتجدُّد الجميل والعطاء منه.

وقوله:

يا حكمُ الوارثُ عن عبد الملكْ

أَوْديتُ إن لم تحب حَبْوَ المُعْتَنِكْ[42]

فالغرض من البيت الحثُّ على الإسراع في النجدة، ولذلك أتى الشاعر بـ(أوديت) ماضيًا، فكأن الهلاك حَقَّ عليه ووقع به، وهذا أبلغ في الاستنجاد من أَنْ يأتي بالفعل على أصله المستقبل الذي ربما أوحى بزمن فيه شيء من التراخي.

• **استعمال الأمر في موضع الخبر:**

وهو قليل، حَمَلَتْ عليه طائفة من النحاة قوله تعالى: ﴿**قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا**﴾ (مريم: ١٩/ ٧٥)، أي: فيمدُّ له الرحمن، وقيل: بل الأمر على معناه، والمراد الدعاء أو التهديد[43].

ومِنْ وَضْعِ الأمر موضع الخبر قولُ الشاعر:

وكوني بالمكارم ذكِّريني ودَلِّي دَلَّ ماجدةٍ صَنَاعِ[44]

أي: كوني مذكرة بالمكارم، وهذا من الضرورات المستقبحة.

ولعلّ الفعل الوحيد في العربية الذي زُعِم أنه يقع في السَّعَة على لفظ الأمر ومعناه ماضٍ باطّراد هو فعل التعجُّب: (أَفْعِل بـه)[٤٥]، ومـا تـأوَّل عليه النحاة هذه الصيغة الجامدة موضـع انتقـاد مـن الدارسـين[٤٦]، ومـا أخذوه على النحاة في هذا الموضع ليس ببعيد عن الـصواب، إذ لـيس في هذه الصيغة من خواص الأفعال إلا الصورة اللفظية المتمثّلة في الزِّنة، أما معنيا الحَدَث والزَمَن فغائبان عنها.

وشرط صحة هذه الأساليب التي تخرج فيها صيغة الفعل عن دلالتهـا الأصلية أن يكـون في الكـلام إشـارةٌ واضـحةٌ لا لَـبْس فيهـا إلى الـزَّمَن، بوساطة القرائن كالظروف والمقام والسياق.

ويمكن القول أيضًا إنها مقيَّـدة بـأن يُـراد بهـذا الخـروج عـن الأصـل غرض معنوي، وبأن يستعمله البليغ عـن درايـة وقـصد متوخيًّـا مقاصـد الكلام الفصيح وطرقه في إيهام وقوع ما لم يقع عند وضع الماضي موضـع المستقبل، أو استجلاب الماضي إلى الحاضر حتى كأنه مشاهَدٌ عند التعـبير عنه بالمضارع، ونحو ذلك ممّا يتوصَّل إليـه عـن طريـق المعاقبـة بـين صـيغ الأفعال.

فإذا لم تُتوخَّ هذه الأغراض آلت المعاقبة إلى الإحالة في الكلام والفساد كما في (قمت غدًا) و(سأقوم أمسِ)

ومـن هنـا كانـت المعاقبـة بـين الأفعـال بابًـا مـن أبـواب (التوسُّـع والمبالغة)[٤٧] عند النحـاة.ولا ريـب في أنَّ تـوقُّفهم عنـد هـذه الـشواهد

وتصريحهم بأن لفظ الفعل فيها على شيء ومعناه على غيره ينفي عنهم تهمة إهمال مطالب السياق تمسُّكًا بقواعدهم «التي كانت عزيزة على أنفسهم»[٤٨]، ولاسيما مع نصٍّ بعضهم على أن قسمة الأفعال إلى ماض ومضارع وأمر إنما هي «بالنظر إلى الصيغ لا بالنظر إلى الزمان»[٤٩].

أمّا إصرارهم على تسمية الماضي ماضيًا – وإن وقع في سياق ما دالاً على الحال أو الاستقبال- فمردُّه إلى أَنّ لكل ضرب من الأفعال خصائصَ لفظيةً من حيث البناء و الإعراب، وما يتصل به من ضمائر ولواحق وما يسبقه من أدوات، وهو يلزم هذه الخصائص عند خروجه عن معناه الأصلي، فيظلُّ الماضي مبنيًا، يحتملُ تاءَ التأنيث ويمتنع من نون التوكيد إلا في شذوذ أو ضرورة، وكذا الحال في المضارع والأمر، ومن ثمّة التزم النحاة بتسمية الأفعال وفق ما تقتضيه قسمتها الأولى التي بها تُعْرَف سماتها وطرق تصرُّفها، مع إشارتهم إلى أنَّ هذه الأفعال ربما دلَّت على زمن مغاير للأصل الذي وُضِعَتْ له صيغتها.

وجهود النحاة في هذا الباب جاءت موزَّعة على أبواب النحو المختلفة، وورد جانب منها في كتب الأعاريب وبعض مصنفات النحو التطبيقي، ولم يكد أحدٌ منهم يفرد بابًا جامعًا لدلالات الأفعال، وطرائق العربية في تحديد جهات الزمن أو إخراج صيغ الأفعال عن دلالتها الصرفية، وإنما نجد ذلك مبثوثًا في مباحث الأدوات والظروف والأفعال، وغيرها، وقد نقف عليه في تعليقهم على آية أو توجيههم بيتًا من الشعر،

ولعلّ تفرُّق إشاراتهم وعدم انتظامها في مبحث واحد هو ما غيَّبَ عن بعض الباحثين حقيقة أنَّ النحاة صدروا عن معرفة دقيقة بالفرق بين الزمن الصرفي والنحويّ.

***

الهوامش:

(١) انظر: الكتاب ١/١٢، والأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥، ١/٣٨/٣٩، و شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب ومكتبة المتنبي، نسخة مصورة عن المطبعة المنيرية ، ٧/٤، وشرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد العزيز السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م، ١/١٥، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢م ، ٤/٥.

(٢) انظر في تعريف الصرّف وبيان مدلوله: الكتاب ٤/٢٤٢، و التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الرياض ١٩٨١م ، ٣- ٤، و المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١، ١٩٥٤م ، ١/٣، ٩٦، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط١، ١٩٧٣، ١٨.

(٣) انظر: شرح الشافية للجاربردي ١/٤٢.

(٤) كذا قال الدكتور تمام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م. ص: ٢٤٣، وللدكتور مهدي المخزومي كلام شبيه به. انظر: في النحو العربي، نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م، نقد وتوجيه ص: ١٤٣ــــ ١٤٤

(٥) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٥٦، وفي النحو العربي، نقدّ توجيه ١٢٢- ١٢٥، ١٤١- ١٦٠، و الواضح في النحو والصرف للدكتور محمد خير الحلواني، مكتبة الشاطئ الأزرق، اللاذقية، ط٣، ١٩٧٩م.٦٩- ٧٤.

(٦) انظر ما سيأتي في مناقشة ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان في كلامه على جهات الزمن ص٤-٧ من هذا البحث.

(٧) كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٧م ، ٢٥/١، وانظر الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٨م ؛ ٣٣٠/٣.

(٨) هو مذهب الشلوبين وابن الحاجب وابن مالك، قال أبو حيان: «وهذا ظاهر مذهب سيبويه» انظر: الكتاب ١٢/١، والتوطئة ١٣٦، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق الدكتور إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.٩/٢، وشرح التسهيل ٢١/١ والتذييل والتكميل ٨٤/١-٨٥.

(٩) هو قول أبي علي الفارسي، ورجّحه الرضي. انظر: المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٢ ، ٩٩، وشرح الكافية ١٦/٤، والتذييل والتكميل ٨٥/١.

(١٠) هو مذهب ابن طاهر، نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٨٦/١.

(١١) انظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، ص:٢٤٥- ٢٤٦.

(١٢) سيأتي الكلام على دلالة (قد) على التقريب ص: ٦ من هذا المبحث.

(١٣) انظر: الكتاب ٢١٧/٤، و المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣م.

١٠/١، وشرح المفصل ٩٤/٨-٩٥، وشرح الكافية ٣٨٤/٤.

(١٤) انظر: المقتضب (الموضع السابق)، وشرح المفصل ٩٦/٨، وشرح الكافية ٣٨٩/٤.

(١٥) لم ينسبا فيما رجعت إليه. وهما في شرح التسهيل ٣٤٦/١، وشرح الكافية الشافية ٣٩٤.

(١٦) انظر: شرح المفصل ١٠٥/٧- ١٠٦، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٧٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ٤٢٤/١، وشرح التسهيل ٣٤٦/١، وشرح الكافية الشافية ٣٩٤.

(١٧) انظر: الكتاب ١١٤/٣- ١١٥، ٢٢٣/٤، والمقتضب ٤٣/١، ٣٣٥/٢، و أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ، /٣٤٢، وشرح المفصل ١٤٧/٨، وشرح الكافية ٤٤٤/٤- ٤٤٥.

(١٨) انظر: شرح المفصل ١٠٩/٧، وشرح الكافية ١٨٤/٤، ١٩٥.

(١٩) شرح المفصل ١٤٨/٨- ١٤٩.

(٢٠) شرح التسهيل ٢٥/١- ٢٧.

(٢١) المضارع المقترن بلام الابتداء يفيد الحالية عند تجرّده من القرائن، وقد تصرفه بعضها إلى الاستقبال، وهذا من قبيل التوسّع بوضع الحال موضع المستقبل قصدًا لإحضاره عند ابن جني

وابن هشام وجمهور الكوفيين. انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة ١٣٨٦هـ ، ٣٠٥/١، وشرح المفصل٢٦/٩، والإيضاح في شرحه٩/٢، و شرح الكافية للرضي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، إيران ١٩٧٨م ، ٢٨/٤، وشرح التسهيل٢٢/١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٣، ١٩٧٢م ، ٩٠٥.

(٢٢) في تمحُّض المضارع للحال عند نفيه بما خلاف، وعمدة الذاهبين إليه – وهم الأكثرون– قول سيبويه: «وأما(ما) فهي نفي لقوله: (هو يفعل) إذا كان في حال الفعل» وخالفهم ابن مالك، فذهب إلى أن الأكثر أن يكون المنفي بها حالاً ولا يمتنع كونه مستقبلاً. انظر: الكتاب ٢٢١/٤، والمقتضب ٤٧/١، وشرح المفصل ١٠٧/٨، وشرح التسهيل٢٢/١، وشرح الكافية٢٩/٤، والتذييل والتكميل٩٤/١– ٩٥، والمغني٣٩٩.

(٢٣) وقيل: هي لنفي الحال والمستقبل. انظر: شرح المفصل ١١٢/٧، وشرح التسهيل (الموضع السابق)، وشرح الكافية ١٩٨/٤، والمغني ٣٨٧.

(٢٤) لحسان بن ثابت في الكتاب ١٩/٣.

(٢٥) انظر: شرح التسهيل ٢٤/١، وشرح الكافية ٢٨/٤.

(٢٦) انظر: الكتاب ١٦/٣، وشرح الكافية ٤٠/٤، ٤٢.

(٢٧) انظر: الكتاب ٢٨/٤، وشرح الشافية للرضي ٧٤/١.

(٢٨) أمالي ابن الشجري٦٨/١.

(٢٩) شرح التسهيل ٢٧/١.

(٣٠) انظر: شرح المفصل ٢٠/١.

(٣١) لرجل من بني سلول في الكتاب٢٤/٣، والإغفال٣٥٥/١، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢ ، ١٩٧٩م .

٣٥٨/١، وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتور فائز فارس، دار الكتب الثقافية بالكويت، ١٩٧٩م ، ١٣٩. إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٩٩٨ ، ٥١/٢، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث ط١، ١٩٨٤م، ٢٠٧/٢، والخصائص٣٣٠/٣، ٣٣٢، وأمالي ابن الشجري٤٨/٣.

(٣٢) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، بُدِئَ بنشره ١٩٨٦م.١٧/١٠.

(٣٣) انظر: معاني الأخفش ١٣٩، والإغفال١/٣٥٣، وأمالي ابن الشجري١/٦٧، ٢/٣٥، وشرح الكافية٣/٤١٩.

(٣٤) شرح الكافية٣/٤١٨- ٤١٩.

(٣٥) انظر: معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م، ١/٦٠. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٨م ،١/٣١٢، والإغفال٢/٥٧، وشرح المفصل٧/٤٠، ٤٩، وشرح التسهيل١/٢٤، والتذييل والتكميل١/٨٠، ٩٦.

(٣٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار الفكر، ط١، ١٩٧٧م ، ١/٣٦٥.

(٣٧) انظر: أمالي ابن الشجري٢/٣٤، وشرح التسهيل١/٣٠، وشرح الكافية للرضي٤/١١-١٢.

(٣٨) الخصائص٣/٣٣٢، وانظر: المقتضب ٤/١٧٥، ٣٨٣، والأصول١/٤٠٠، والإغفال١/٣٥٩-٣٦٠، وشرح المفصل٧/٤٩.

(٣٩) السيرافي على سيبويه١٠/١٣٣، وانظر: الكتاب٣/١٠٠، والأصول٢/١٦٣، وشرح التسهيل٤/٤١، وشرح الكافية٤/١١٨.

(٤٠) أمالي ابن الشجري١/٦٧، وانظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٨م ، ٢٣٥، والمسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ٢٠٠٤م.

١٥٥-١٥٦، وشرح الكافية٤/١٢، ٢٩٥.

(٤١) للطرِّماح في التنبيه٣٥٠، وأمالي ابن الشجري١/٦٧، ٢/٣٥، ٤٥٣، وبلا نسبة في معاني الفراء١/٢٤٤، والإغفال١/٣٨٧، والخصائص٣/٣٣١، ٣٣٢.

(٤٢) لرؤبة بن العجّاج في الشيرازيات١٥٦، وبلا نسبة في كتاب الشعر٤١١، ٤١٢، والخصائص٣/٣٣١، ٣٣٢ و(المعتنِك): هو البعير يُكلَّف الصعود في العانك من الرمل، وهو المتعقِّد منه. والبعير يجتهد ويحتال ليتمكّن من صعوده. انظر: اللسان عنك/٤٧١، وحواشي محقق كتاب الشعر.

(٤٣) عليه اقتصر النحاس في إعراب القرآن٣/٢٧، وأجازه الزمخشري في الكشاف٢/٥٢١، وذهب الزجاج المعاني٣/٣٤٣، وأبو علي في الإغفال١/٣٦٠، وابن الشجري في الأمالي١/٤١٢ إلى أن اللفظ على الأمر والمعنى على الإخبار.

(٤٤) لجاهلي من بني نهشل في الخزانة ٩/٢٦٦، وبلا نسبة في كتاب الشعر٣٢٧، والإغفال (الموضع السابق)، وضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم أحمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م ، ٢٥٨، وشرح التسهيل٣/٣٣٦، وشرح الكافية٤/٢٠٣.

(٤٥) هو مذهب جمهور البصريين، وذهب الفراء – فيما نُقل عنه– وجماعة من النحاة إلى أنه أمر لفظاً ومعنى. انظر: الكتاب ٤/٩٧، والمقتضب ٤/١٨٣، والأصول١/١٠١- ١٠٢، وكتاب الشعر٤٤٠، والإغفال١/٣٥٩، والخصائص٢/٣٠١، وشرح التسهيل٣/٣٣- ٣٥، وشرح الكافية٤/٢٣٥.

(٤٦) منهم الدكتور تمام حسان، انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص:١١٤.

(٤٧) انظر: الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق عبد الله عمر الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي بأبوظبي ٢٠٠٣م ، ١/٣٥٦- ٣٥٧.

(٤٨) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٢٤٣.

(٤٩) التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧ ، ١/٦٧.

•••